اتهام جيش المهدي بالتورط فيها.. وتزايد قوة الميليشيات يهدد حكومة المالكي

مجزرة «حي الجهاد» تكرس المخاوف من اندلاع حرب اهلية في العراق

بغداد ـ من لطفي ابو عون:

قتل أفراد ميليشيا مسلحون العشرات في حي سني بالعاصمة العراقية بغداد امس في واحد من اكثر اعمال العنف الطائفي دموية مما يثير المخاوف من نشوب حرب أهلية.

وبدأ اطلاق الرصاص في منطقة قريبة من مسجد للشيعة في غرب بغداد حيث يغلب السنة على السكان وحيث انفجرت سيارة ملغومة مساء السبت مما اسفر عن مقتل ثلاثة اشخاص.

وقالت الشرطة ان النار اشتعلت في بعض المنازل. وقال مصدر من وزارة الداخلية ان 42 شخصا على الاقل قتلوا في حي الجهاد بينما قدر سياسيون ينتمون الى الاقلية السنية العربية التي كانت لها السيطرة ذات يوم في العراق عدد القتلى باربعين شخصا على الاقل بينهم نساء وأطفال.

وحملت الشرطة والسياسيون افرادا مارقين من القوات الخاصة التابعة للشرطة وميليشيا جيش المهدي الموالية للزعيم الشيعي مقتدى الصدر المسؤولية عن تلك الاحداث. لكن مسؤولين من التيار الصدري الذي يشارك في الكتلة الشيعية الاسلامية الحاكمة نفى اي دور له في هذه الاحداث. وقال عدنان الدليمي احد زعماء الكتلة السنية الرئيسية التي تقاطع جلسات البرلمان منذ خطفت نائبة سنية ان هذه الهجمات تثبت ان الميليشيات تسعى لدفع العراق الى حرب اهلية. وأشير بإصبع الاتهام في خطف النائبة السنية الى ميليشيات شيعية. وعلى بعد بضعة كيلومترات قال شهود عيان من «رويترز» في حي الشعلة الذي يغلب على سكانه الشيعة في غرب بغداد السني ان افرادا من ميليشيا جيش المهدي سدوا الشوارع باطارات سيارات مشتعلة وطلبوا من السكان البقاء في منازلهم خشية وقوع هجمات انتقامية فيما يبدو.

وقال الجيش الامريكي ان القوات العراقية شنت غارة قبل الفجر على حي الكاظمية الذي يغلب الشيعة على سكانه بالقرب من حي الشعلة وقتلت تسعة متشددين واعتقلت سبعة اخرين. وكثيرا ما تتسبب التفجيرات في مقتل العشرات الا ان تجول المسلحين علنا في الاحياء ليقتلوا المدنيين مشهد لا يرى الا نادرا في مناطق مضطربة خارج بغداد ولم يرقط على مثل هذا النطاق الواسع في العاصمة.

وقال شهود عيان ان القوات الامريكية والعراقية أغلقت حي الجهاد في غرب بغداد وأن طائرات هليكوبتر امريكية حلقت فوق المنطقة.

ويقع الحي بالقرب من مطار بغداد الرئيسي ومن المقر الرئيسي للقوات الامريكية هناك.

وقالت مصادر من الشرطة ووزارة الداخلية ان مسلحين من الشيعة جابوا الحي الذي يغلب على سكانه السنة وفحصوا أوراق هوية المارة بحثا عن الاسماء السنية. وقال احد المصادر ان رجالا من السنة اقتيدوا الى شوارع جانبية حيث قتلوا رميا بالرصاص.

وقال مسؤول في وزارة الداخلية لرويترز «المسلحون يقتلون المدنيين السنة وفقا لبطاقات هويتهم».

وقال سياسي شيعي بارز ان مقاتلين من جيش المهدي من شرق بغداد انتقلوا الى حي الجهاد امس الاحد لكنه اكد أنهم لا يستهدفون الا المقاتلين السنة المسؤولين عن قتل شيعة. وأضاف «هناك الكثير من الجماعات الارهابية في حي الجهاد تقتل أسرا شيعية لذا ذهبوا لقتالها».

وقال اطباء ومسعفون بالمستشفى الرئيسي في غرب بغداد انهم استقبلوا 24 جثة وستة مصابين من حي الجهاد. وقال شهود من «رويترز» بالمنطقة انهم سمعوا اصوات اعيرة نارية ثم رأوا جثث أربعة رجال على جانب طريق.

وكانت جميع الجثث موثوقة الايدي وبعضها معصوب الاعين وهي علامة مميزة لاعمال العنف الطائفي المتفاقمة التي تدفع العراق نحو حرب اهلية شاملة. وعرض تلفزيون بغداد وهو صوت الاقلية السنية بالمدينة في بث مباشر نداء لشاهد عيان من المنطقة يلتمس المساعدة من الحكومة.

ووضعت لافتة خلف مذيعين داخل الاستوديو التلفزيوني كتب عليها «الفتنة.. لعن الله من اشعلها» خلال بث أدين فيه جيش المهدي.

وكانت سيارة ملغومة قد انفجرت عند مسجد الزهراء في حي الجهاد ليل السبت مما أسفر عن مقتل ثلاثة اشخاص على الاقل واصابة 19 آخرين بجروح في هجوم حمل ملامح هجمات المقاتلين السنة المرتبطين بتنظيم القاعدة الذين أعلنوا الحرب على الاغلبية الشيعية.

واستهدف عدد من المساجد الشيعية والسنية في هجمات انتقامية متبادلة في الايام الثلاثة الماضية.

وكانت حكومة الوحدة الوطنية التي يتزعمها رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي قد اعلنت انها ستفكك الميليشيات الشيعية التي يرتبط بعضها بالشرطة ويتهمها السنة بادارة فرق للقتل. وسيكون التصدي للميليشيات الموالية للحكومة اسما صعبا الا ان محللين يقولون ان تزايد قوة الميليشيات يمثل تهديدا خطيرا لحكومة المالكي.

وقال الدليمي ان جرائم القتل تكشف عجز الحكومة عن حل الميليشيات. وقامت القوات الامريكية بعمليات في الايام الاخيرة لاعتقال قادة ميليشيات شيعية بمباركة زعماء سياسيين من الشيعة فيما يبدو. (رويترز)

طفلة عراقية اصيبت في بغداد امس (رويترز)

تقرير: المارينز في العراق متورطون في مجازر وانتهاكات واسعة ولم يواجهوا اي عقوبة كبيرة

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة امريكية ان عدد الجنود الذين قد يواجهون عقوبة الاعدام نتيجة لجرائم ارتكبوها في العراق قد يرتفع. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» انه وان لم يعدم اي جندي امريكي منذ عام 1961 الا ان الحالات الكثيرة التي كشف عنها في العراق الشهر الماضي، مثل اغتصاب وقتل عبير قاسم وعائلتها، ومجزرة حديثة التي اتهم تقرير امريكي قيادة المارينز بها وحملها المسؤولية، والتي راح ضحيتها 24 مدنيا عراقيا العام الماضي كلها تظهر ان هناك مشكلة يعاني منها الجيش.

وفي الوقت الذي حذر فيه مسؤولون من التعامل مع هذه الحالات على انها اشكال اساسية في تصرفات الجنود الامريكيين في العراق الا انهم نسبوا هذه الزيادة الى عاملين، الفوضى التي تشهدها الحرب في العراق حيث اصبحت بلا هدف ولا نهاية في المدى المنظور، اما العامل الثاني فهو حرص القادة الامريكيين في العراق على التحقق من عدم انخراط الجنود في اعمال ضد المدنيين. وقالت الصحيفة ان هناك خمسة تحقيقات جارية الان في حوادث وهي تحقيقات تعتبر الاوسع منذ الكشف عن فظائع التعذيب وانتهاك السجناء في ابو غريب.

ويعتبر التحقيق في مجزرة حديثة هو الاوسع، حيث قتل فيها جنود مارينز 24 مدنيا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي. ونقلت الصحيفة عن محاضر في جامعة جورج تاون قوله ان «الجرائم غير العادية غالبا ما تثير القلق، سواء كانت في الجيش او ضد مدنيين» وهذا القلق يؤدي الى الكشف عن تفاصيل لها علاقة بالجرائم في الاعلام. وكانت قيادة المارينز قد اصدرت بيانا وعممته على الجنود وطلبت من القادة التحقيق في اي حادث بولغ فيه باستخدام القوة ضد العراقيين او ادى الى تدمير ممتلكات.

وكان البيان الذي وقعه قائد القوات الامريكية في العراق الجنرال بيتر تشياريلي، قد صدر في بداية تشرين الثاني (نوفمبر) حيث اكد متحدث باسم الجيش ان هذا البيان لا علاقة له بالتحقيقات في عمليات قتل قام بها جنود المارينز، ولكن المتحدث قال ان الجنرال الذي تسلم قيادة الجيش في بداية العام الحالي اكد على جنرالاته ضرورة التحقيق في اي حادث يتعلق بمدنيين. وكان اخر جندي امريكي يعدم بتهمة اغتصاب فتاة نمساوية لم يتجاوز عمرها الحادية عشرة، هو جون بينيت، الذي اعدم عام 1961.

ولم يتم توجيه عقوبات قاسية من هذا النوع في 16 حالة معلن عنها لجنود امريكيين في العراق، ومن بين هذا العدد اعترف ستة بجرائمهم ومع ذلك لم توجه لهم عقوبة الاعدام. وتم توجيه عقوبات بالسجن المؤبد او الفصل من الجيش للجنود الذين اتهموا بقتل مدنيين عراقيين. وكل عمليات قتل المدنيين حدثت في مناطق السنة. ومقارنة مع ما حدث في فيتنام التي حقق فيها في 95 حالة قتل مدنيين بين جنود الجيش و27 في صفوف المارينز، يظل العدد في العراق كبيرا، خاصة ان المغامرة الامريكية في فيتنام استمرت لسنوات. وفي الحالات التي اتهم فيها جنود امريكيون بقتل عراقيين وجد انهم كانوا يتصرفون ضمن قواعد المعركة. واشارت الصحيفة الى قيام المارينز بقتل عراقيين جرحا في معركة الفلوجة، حيث قتلا في المسجد وكانا اعزلين من السلاح. وهناك حالات كثيرة قتل فيها مدنيون عراقيون الا ان تعريف القتل في ظروف الحرب قد يكون غامضا، ففي بعض الحالات دافع جنود عن انفسهم بقولهم انهم قتلوا مدنيين دفاعا عن النفس او اطلقوا رصاصة الرحمة عليهم. فقد قال الجندي الامريكي داستين بيرغ الذي حكم عليه بالسجن لمدة 18 شهرا انه قتل زميله الشرطي العراقي لخوفه من قيام الاخير باطلاق النار عليه. وفي 2004 قام جوني هورن باطلاق الرصاص على شاب عراقي عمره 16 عاما لكي يخلصه من آلامه بعد اصابته في معارك جرت بين قوات جيش المهدي والجيش الامريكي.

اما الجندي ميكائيل ويليامز، الذي اتهم بقتل عراقيين بدون اي ذريعة فقد حكم عليه بالسجن المؤبد والذي خفض فيما بعد الى 25 عاما. ويقول محامون ان هناك اعتراف بالظروف الصعبة التي يعيشها الجنود وتؤخذ بالاعتبار في محاكماتهم. واشار احدهم الى ان العراقيين احيانا يكذبون خاصة ان الامريكيين يدفعون تعويضات بهذا الشأن على حد زعمه.

واظهر تحقيق في مجزرة حديثة ان القادة العسكريين فشلوا اكثر من مرة في منع الحادث.

ووجد تشياريللي قائد القوات الامريكية في العراق ان القادة فشلوا في تمرير الاوامر للجنود، خاصة تلك التي تتعلق بمعاملة العراقيين. وصادق تشياريللي على توصيات المحقق الخاص الجنرال ايدون بارغويل الذي قال ان قادة المارينز كان عليهم التحقيق وتوجيه اسئلة حول الطريقة التي قتل فيها 15 عراقيا، وهو العدد الذي نقل للقادة في البداية. وعبر الجنرال تشياريللي عن دهشته من عدم قيام احد بالتحقيق بعد وقوع الحادث وتضارب التقارير بشأنه.

مسؤولة امريكية: الفساد متفش في الحكومة العراقية

بغداد ـ من روس كولفين:

قالت مسؤولة امريكية كبيرة ان الفساد متفش على «جميع المستويات» في حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حيث يقدر المسؤولون عن مراقبة اختلاس الاموال العامة بالعراق ان اربعة مليارات دولار على الاقل نهبت من خزينة الدولة. وقالت جينجر كروز نائبة المفتش العام المختص باعادة الاعمار بالعراق لـ«رويترز» في مقابلة في بغداد السبت ان مكتب المفتش العام وهو الهيئة الرقابية التي تراقب اعمال اعادة الاعمار في العراق سيبلغ الكونغرس الامريكي خلال الشهر الجاري بان الفساد ما زال يمثل «تحديا ضخما لحكومة العراق».

واضافت «انه أمر يتطلب تعاونا دوليا. انها مشكلة بالغة الخطورة. الفساد واضح في جميع مستويات الحكومة.. في كل وزارة».

وتابعت «قد تكون هذه من اكبر المشاكل التي تواجههم» وخصت بالذكر مشكلة التهريب في قطاع النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي المنهار. وتمثل عائدات تصدير النفط فعليا كل ايرادات الحكومة العراقية وهي حيوية لجهود اعادة بناء الاقتصاد. وكان وزير النفط في حكومة المالكي قد تعهد باتخاذ اجراءات مشددة لوقف تهريب النفط والمنتجات النفطية المدعومة الى خارج العراق. وقالت كروز «تحتاج الحكومة الى تهيئة ظروف تزيد من خلالها الشفافية فيما يتعلق بايرادات النفط».

وحذرت واشنطن من انه اذا استمر الفساد في قطاع النفط والغاز فقد تكون له اثار مدمرة على الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في العراق. وقالت كروز ان المفتش العام بوزارة الصحة العراقية الذي يرأس لجنة تضم جميع المفتشين العامين في الوزارات اعد تقريرا جاء فيه ان الفساد كلف الدولة اربعة مليارات دولار. وفي واحدة من ابرز القضايا التي سلطت عليها الاضواء اصدر العراق اوامر باعتقال وزير الدفاع السابق ونحو 24 مسؤولا اخر عام 2005 فيما يتصل بمزاعم عن اختلاس اكثر من مليار دولار من خزينة الدولة. وجعل المالكي التصدي للفساد وتشكيل لجان لمراجعة حسابات الميزانية ضمن اولويات حكومته الائتلافية الجديدة التي تسعى ايضا لانهاء التمرد السني المستمر منذ ثلاث سنوات. وقالت كروز «اننا نحارب تمردين.. احدهما ارهابي واجرامي والاخر هو الفساد».

وتعهد الرئيس الامريكي جورج بوش بمساعدة العراق في مكافحة الفساد وقالت كروز ان مسؤولين امريكيين يساعدون في تعزيز نظم الادارة المالية والمحاسبة. واضافت ان مكتبها الذي انشئ في كانون الثاني (يناير) عام 2004 يحقق ايضا في 86 قضية تشمل عمليات احتيال لمتعاقدين ورشا وعمولات وسرقات تصل الى ملايين الدولارات من برنامج اعادة الاعمار في العراق الذي تموله الولايات المتحدة. وقالت كروز ان مسؤولين في قسم مكافحة الفساد بمكتب التحقيقات الاتحادي الامريكي وافقوا في الاونة الاخيرة على المساعدة في التحقيق في تلك القضايا. وفي القضية الوحيدة التي تردد انها احيلت الى محكمة امريكية اعترف مسؤول في سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة في العراق ومتعاقد امريكي بالتآمر مع ضباط بالجيش الامريكي للتلاعب في عطاءات تتعلق بعقود لاعادة البناء. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» يوم الجمعة ان اللفتنانت كولونيل بروس هوفنجاردنر ضابط الاحتياط بالجيش الامريكي عرض الاقرار بانه مذنب في تهم تتعلق بالرشوة وغسيل الاموال في هذه القضية. وأكدت كروز انه احد المشتبه بهم في القضية. وذكرت ان التحقيقات في قضايا ترجع الى فترة سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت السلطة الامريكية الحاكمة سابقا في العراق تثير القلق بصفة خاصة. وقالت كروز «كنا نتعامل مع اقتصاد نقدي في تلك الفترة ولهذا فمن الصعب العثور على مستندات».

ولكنها ذكرت ان تعزيز المراقبة وتشديد الضوابط اديا الى تراجع ملموس في عدد القضايا التي يبلغ عنها. (رويترز)

19 قتيلا و59 جريحا في انفجار سيارتين مفخختين امام مسجد شيعي في بغداد

■ بغداد ـ ا ف ب: قتل 19 شخصا واصيب 35 اخرون في انفجار سيارتين مفخختين بفارق بضع دقائق امس الاحد امام احد المساجد الشيعية في حي الكسرة في شمال بغداد، على ما اظهرت حصيلة جديدة صادرة عن مصدر امني.

واسفر التفجير المزدوج الذي وقع قرابة الساعة السابعة بالتوقيت المحلي (15,00 تغ) عن احتراق 14 سيارة، وفق المصدر نفسه.

واستهدف التفجير حسينية اهل البيت في حي الكسرة في منطقة الاعظمية، على ما افادت المصادر الامنية.

ويأتي هذا التفجير بعد مقتل 42 شخصا غالبيتهم العظمى من السنة صباح امس الاحد في حي الجهاد في بغداد على يد مسلحين مجهولين غداة تفجير سيارة مفخخة استهدف حسينية الزهراء الشيعية في الحي نفسه اوقع سبعة قتلى و17 جريحا.

وكانت سيارة مفخخة استهدفت الجمعة في الحي نفسه مسجد فخري شنشل السني واسفر انفجارها عن مقتل شخصين واصابة ثلاثة اخرين.

واتهم امام هذا المسجد السني عبد الصمد العبيدي امس الاحد ميليشيا جيش المهدي التابعة لحركة الزعيم الشيعي مقتدي الصدر بقتل المدنيين الـ42.

من جهته، قال امام حسينية فاطمة الزهراء الشيخ حمود السوداني ان الهجمات قام بها اقارب مواطنين شيعة قتلوا في الحي خلال الاشهر الاخيرة.

واضاف في تصريحات لوكالة فرانس برس «خلال الاشهر الخمسة الاخيرة تعرض الشيعة للقتل والطرد من حي الجهاد».

واكد السوداني الذي ينتمي الى التيار الصدري ان «التفجير الذي تعرضت له حسينية فاطمة الزهراء مساء السبت هو القشة التي قصمت ظهر البعير».

وحذر الرئيس العراقي جلال طالباني من ان ينجر العراق الى «منزلق القتل على الهوية».

وقال في بيان «نقف اليوم امام منزلق خطير ومنحدر لا نريد للعراقيين الوقوع فيه، وهو القتل على الهوية واستهداف الابرياء بدون وجه حق من قبل الإرهابيين والتكفيريين والصداميين والعصابات المجرمة التي تهدف الى زرع الفتنة والاقتتال بين ابناء الشعب العراقي».

وقال شهود ان مسلحين يرتدون ملابس مدنية اقاموا حواجز في شوارع حي الجهاد منذ ساعات الصباح الاولى واوقفوا المارة وتحققوا من هوياتهم ثم قتلوا من ينتمي منهم الى المذهب السني.

كما اكدوا ان بعض المسلحين دخلوا عددا من المنازل وقتلوا قاطنيها بالرصاص.

وقتل 12 شخصا اخرين في هجمات متفرقة في العراق امس من بينهم امامان سنيان ينتميان الى هيئة علماء المسلمين في سامراء (شمال بغداد).

وتصاعدت اعمال العنف الطائفي في العراق منذ تفجير مرقدي الامامين الهادي والعسكري في سامراء في شباط (فبراير) الماضي.

خاطفو النائبة السنية يطالبون بالافراج عن 25 معتقلا شيعيا لدى الامريكيين

■ بغداد ـ اف ب: اعلن النائب عن الحزب الاسلامي (اكبر الاحزاب السنية في العراق) اياد السامرائي امس الاحد ان خاطفي النائبة السنية تيسير المشهداني يطالبون بالافراج عن 25 معتقلا شيعيا لدى القوات الامريكية مقابل اطلاق سراحها.

وقال السامرائي ان الخاطفين «اطلقوا اثنين من الحراس الذين اختطفوا مع النائبة ولكنهم يطلبون منا التوسط مع الامريكيين لاطلاق سراح 25 معتقلا» من مجموعة شيعية مسلحة لم يذكر اسمها.

واضاف «طلبنا منهم ان يعطونا اسماء المطلوب الافراج عنهم لانه بدون تحديد اسماء فان الامر يصبح صعبا».

وتابع ان «محاولاتنا مع الامريكيين لم تأت بنتائج حتى الان لان لديهم اجراءات واتهامات» ضد المعتقلين.

وكانت النائبة تيسير المشهداني اختطفت في الثاني من تموز (يوليو) مع سبعة من حراسها في حي الشعب (شمال بغداد) بينما كانت في طريقها من محافظة ديالى (شمال شرق) الى العاصمة العراقية.

مؤتمر امن العراق لا يشير الى جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية

■ طهران ـ اف ب: طالب المؤتمر الاقليمي حول الامن في العراق المنعقد في طهران امس الاحد بنقل المهام الامنية الى القوات العراقية «في اسرع وقت ممكن» لكن من دون الاشارة الى اي جدول زمني لانسحاب القوات الاجنبية كما كانت تنشد ايران.

ففي بيانهم الختامي شدد وزراء دول الجوار للعراق على «ضرورة رفع مستوى جهوزية قوات الدفاع والامن العراقية ونقل مسؤوليات الدفاع والامن اليها في اسرع وقت ممكن». وكان وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي اشار في اليوم الاول للمؤتمر السبت الى ان «وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاجنبية ضرورة حاسمة وملحة». وحضرت ايران بهذا الصدد مشروع قرار يتضمن «جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال» على ما افاد المتحدث باسم الخارجية الايرانية حميد رضا اصفي. لكن السلطات العراقية التي شارك وزير خارجيتها في المؤتمر ترفض على الدوام ان تطلب من قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة جدولا زمنيا لانسحابها من العراق.

وشارك في المؤتمر ممثلون للدول المجاورة للعراق (المملكة العربية السعودية وايران وسورية والاردن والكويت وتركيا) اضافة الى مصر والامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي اكمل الدين احسان اوغلو والممثل الخاص للامم المتحدة للعراق اشرف قاضي.

وكما في الاجتماعات السابقة وكان اخرها في نيسان (ابريل) 2005 في اسطنبول، اكتفى المؤتمر باتخاذ قرار عام بدون اي اجراء ملموس.

وطلب الوزراء «من الدول والمنظمات الدولية ان تقدم مساعدة واسعة لعملية التطوير السياسي والاقتصادي ولاعادة بناء العراق» حسب البيان الختامي.

وكما في الاجتماعات السابقة تعهد المشاركون شفهيا بالتعاون لتحسين الامن في العراق. وجاء في النص «عبر الوزراء عن قلقهم الشديد امام الوضع الامني المتأزم في العراق، واعربوا عن عزمهم على بدء تعاون فعال مع الحكومة العراقية وتحسين الامن والاستقرار في العراق وفي المنطقة».

الجيش الامريكي ينفي اعتقال الرجل الثاني في «الجيش الاسلامي» بالعراق

■ كركوك (العراق) ـ اف ب: نفي الجيش الامريكي ان يكون الشخص الذي قبض عليه امس الاحد في كركوك هو الرجل الثاني في تنظيم «الجيش الاسلامي»، احد التنظيمات الرئيسية للمتمردين في العراق.

وقال متحدث باسم الجيش الامريكي لوكالة فرانس برس ان «القوات العراقية قامت صباح اليوم (امس) بعملية في منطقة الحويجة (حوالي 50 كلم غرب كركوك) مع بعض الجنود الامريكيين الذين قدموا استشارات اليهم، وتم القبض على شخص اسمه مشابه لاسم الرجل الثاني في تنظيم الجيش الاسلامي ولكن تبين انه ليس هو».

واضاف المتحدث ان «الشخص الذي اعتقل ما زال محتجزا ويتم استجوابه ولكنه ليس احد قادة المتمردين».

وكان مسؤول في الجيش العراقي في كركوك اعلن صباح اليوم (امس) انه تم القبض على «الرجل الثاني في تنظيم الجيش الاسلامي في العراق وهو علي نجم عبد الله الملقب بابو حذيفة ومسؤول الجيش الاسلامي في كركوك والموصل وتكريت خلال عملية تمت في قرية الشريفية بمنطقة الحويجة».

واضاف ان «ابو حذيفة هو مساعد تنظيم الجيش الاسلامي في العراق المعروف باسم ابو عائشة».

واوضح ان «وحدة القوات الخاصة في الجيش العراقي دهمت في السادسة صباح امس (الثانية ت غ) منزلا في قرية الشريفية بمنطقة الحويجة بناء على معلومات استخباراتية وتمكنت من القبض على ابو حذيفة». وتابع المسؤول ان «الجيش الاسلامي مسؤول عن 75 % من العمليات التي يقوم بها المتمردون ضد القوات العراقية والقوات الامريكية في كركوك والموصل وتكريت». و«الجيش الاسلامي» من ابرز التنظيمات المسلحة السنية في العراق ويضم وفق مسؤولين عراقيين بعثيين سابقين كانوا ضباطا في الجيش والمخابرات العراقية.

وتبنى خطف الصحافيين الفرنسيين جورج مالبرونو وكريستيان شينو في عام 2004 وقتل الصحافي الايطالي انزو بالدوني في العام نفسه. و«الجيش الاسلامي» من التنظيمات التي اعلنت اخيرا على شبكة الانترنت رفضها لمبادرة المصالحة الوطنية التي اطلقها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في حزيران (يونيو) الماضي.

جعفر الموسوي: محامو الدفاع عن صدام قدموا طلبا بتعليق حضورهم جلسات المرافعة

بغداد ـ «القدس العربي»:

قال جعفر الموسوي ان فريق الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين قدم طلبا للمحكمة بتعليق حضوره الجلسات المخصصة بتقديم مرافعة الدفاع.

واوضح السيد جعفر الموسوي ان «رئيس فريق الدفاع المكلف بالدفاع عن صدام حسين قدم للمحكمة الجنائية العليا لائحة تتضمن (15) شرطا لحضور جلسات المحكمة وفي حال عدم تنفيذها لن يحضر محامو الدفاع جلسات المحاكمة».

وعن طبيعة هذه الشروط قال الموسوي «منها قانوني ومنها غير قانوني، حيث طالبوا بتوفير حماية لهم ولعوائلهم من قبل القوات الامريكية».

واضاف «ومن ضمن الشروط الاخرى المطالبة بعدم تدخل المحكمة بتاتا بمرافعة الدفاع وعدم مقاطعة المحامين او المتهمين اثناء حديثهم».

وعن الشروط القانونية اوضح ان منها ما «يتعلق باجراء تحقيق في عملية اغتيال المحامي خميس العبيدي احد اعضاء فريق الدفاع عن صدام منتصف الشهر الماضي».

ووصف الموسوي الطلب بانه «قانوني ومشروع حيث تقوم وزارة الداخلية باجراء التحقيقات في هذا الحادث».

واشار الى ان «هذا الطلب لن يؤجل جلسات المحكمة او يعطلها لانه في حال عدم حضورهم ستنتدب المحكمة محامين لتسير اعمال المحكمة».

وقال الموسوي ان «فريق الدفاع الخاص بالمحكمة قد انتدب محامين سبق ان كتبوا لوائح للدفاع بالتزامن مع فريق الدفاع عن صدام حسين».

وتابع «وفي حال عدم حضور فريق الدفاع عن المتهمين ستنتدب المحكمة محامين من فريق دفاع المحكمة اعدوا مرافعات دفاع مسبقة تحسبا لمثل هذه الظروف ليمثلوا المتهمين وتعقد الجلسة في موعدها دون تاجيل».

وزاد ان «عملية الانتداب هي عملية مشروعة وفق القانون، وليس من حق المتهمين رفض فريق الدفاع المنتدب من قبل المحكمة بموجب قانون المحكمة».

على صعيد اخر، قال الموسوي ان «الحكم في قضية الدجيل بات قريبا في حال سارت جلسات المحاكمة بشكل طبيعي».

واضاف الموسوي في تصريحات صحافية ان «جلسة المحكمة الاثنين ستخصص للاستماع للوائح الدفاع وان الجلسات ستستمر لعدة ايام متتالية حيث توجد سبع لوائح للدفاع عن المتهمين».

من جانب اخر طالب احد محامي الرئيس العراقي صدام حسين الخميس بتدخل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في محاكمته بالعراق.

وقال الفرنسي ايمانويل لودوت احد افراد هيئة الدفاع عن صدام ان الرئيس العراقي يجب ان يعتبر اسير حرب بمقتضى اتفاقية جنيف.

واضاف ان المحكمة الجنائية الدولية يجب ان تبدأ في اجراء تحقيق بشأن الانتهاكات التي تشهدها المحاكمة الحالية بالعراق.

واكد لودوت ان نواحي القصور في المحاكمة تعد انتهاكات للاتفاقية ويمكن اعتبارها جرائم حرب. واشار لودوت الى ان شهود دفاع صدام تعرضوا للتهديد والسجن. وقال ان محامي صدام المتبقين الذين نجوا من محاولات الاغتيال لا يمكنهم التحدث بحرية.

واكد لودوت ان التهديد بعقوبة الاعدام ينتهك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والموقع في نيويورك عام 1966.

وتاسست المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي عام 2002 من اجل محاكمة المسؤولين عن جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب. ولم تعترف الولايات المتحدة بتلك المحكمة مشيرة الى انها قد تكون ساحة لمحاكمات مبنية على دوافع سياسية لافراد القوات الامريكية

الحزب الاسلامي يطالب بوقف العملية العسكرية في المقدادية خشية حدوث كارثة

بغداد ـ «القدس العربي»:

طالب الحزب الاسلامي العراقي بوقف العملية العسكرية التى تشنها قوات من الجيش العراقي والمتعددة الجنسيات في قضاء المقدادية وفك الحصار عن القضاء.

وبدات قوات من الجيش العراقي وباسناد مباشر من قوات الاحتلال الامريكي التي توفر الغطاء الجوي والبري عملية عسكرية في المقدادية في الرابع من الشهر الجاري للقضاء على العناصر المتورطة بارتكاب جرائم في المناطق القريبة من المقدادية (وسط ديالي).

وقال الحزب في بيان تلقت القدس العربي نسخة منه «لليوم الخامس على التوالي تحاصر قوات الجيش العراقي ممثلة بالفرقة الخامسة مدعومة بالقوات الامريكية ما يقارب 15 قرية من قرى المقدادية واستخدمت في الحصار الاسلحة الثقيلة والمتوسطة والطائرات لمهاجمة اهداف محددة».

وحذر الحزب من ان هذا الحصار له «مخاطر انسانية وينذر بخطر كبير اذا طال امده، حيث منع المدنيون من الدخول والخروج من القرى ولاسيما ان تلك المنطقة مغلقة من جميع منافذها فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي وشحة المياه».

وتابع «واستخدمت بعض البيوت كثكنات عسكرية، وقد تم غلق المركز الصحي مما تسبب في تردى الوضع الصحي والمعاشي لسكنة القرى، وتم منع دخول اي مواد غذائية او اغاثية». مشيرا الى انه لم يتم العثور على اي سلاح داخل تلك القرى.

وطالب الحزب «الحكومة العراقية» بفك الحصار عن اهالي تلك القرى والسماح بادخال المواد الغذائية والصحي، وانسحاب القوات العراقية والامريكية وتعويض من تضرر جراء تلك العمليات.

وناشد المنظمات الانسانية العالمية والمحلية بالتدخل وتقديم ما تستطيع من مساعدات غذائية ودوائية خشية حدوث كارثة انسانية

اعتقال مسؤول بارز في حزب البعث

■ بغداد ـ «القدس العربي»:

ذكر مصدر في الجيش العراقي ان قوات عراقية وامريكية اعتقلت احد مسؤولي حزب البعث خلال عملية مشتركة في المقدادية.

وقال المصدر ان «القوات العراقية وباسناد مباشر من قبل القوات المتعددة الجنسيات اعتقلت رشيد كاظم الطعان المسؤول البارز في حزب البعث واحد المطلوبين في قائمة الـ41 التي اعلنت عنها الحكومة العراقية مؤخرا».

واشار الى ان «اعتقال كاظم تم خلال عملية مداهمة قرب المقدادية حيث القي القبض عليه في احدى القرى».

جدير بالذكر ان كاظم كان يشغل منصب عضو قيادة قطر العراق ومسؤول تنظيمات حزب البعث بمحافظة الانبار بعد احتلال العراق قبل ثلاث سنوات.